الفصل السادس

الليبرالية

المجتمعات الغربية جميعها منظمة بمبادئ ليبرالية وبمؤسسات ليبرالية، وهي منظمة بطريقة لم تنظم بها إلا قلة صغيرة جداً من المجتمعات غير الغربية، وكون المجتمعات الغربية ليبرالية هي مصادفة سعيدة جداً، كما سنبين بعد قليل، وهي متجذرة تجذراً عميقاً في التاريخ المتميز للغرب، ولكننا نحتاج أولاً إلى تحديد ما نعنيه بالمجتمع الليبرالي.

المجتمع الليبرالي هو مجتمع ليس ديمقراطياً بشكل كامل وحسب، بل هو المجتمع الذي توجد فيه أيضاً روح الحرية، والإنصاف والاحترام لكل المواطنين، والحضارة الليبرالية، مقارنة بالحضارات الأخرى، تعلق أهمية كبيرة على قداسة الحياة الإنسانية وكرامتها، وعلى تعليم شعبها جميعه، وعلى المساواة في الفرص، وعلى الحرية للفرد والتنمية الكاملة لمواهبه ومواهبها، وعلى استئصال التحيز ضد الأفراد والجماعات، وعلى ترويج العلم والفنون، وعلى اختراع منتجات أفضل وأرخص، وأنسب، وعلى تخفيف المعاناة، وعلى المساواة الجوهرية في الأخوة لكل الإنسانية، والمجتمع الليبرالي ليس فاسداً من الناحية المؤسساتية ولا قاسياً، ولا هو محكوم بالشرطة أو بالعسكريين، وليس متراتباً تراتباً هرمياً أو بيروقراطياً، والسلطة في المجتمعات الليبرالية سلطة لا مركزية، وهناك حرية للصحافة

ولوسائل الاتصال الأخرى، وحرية للأعمال التجارية والصناعية لتعمل، لا يقيدها إلا متطلبات الأمانة والمعايير الإنسانية الرحيمة، والتسامح مع السلوك غير التقليدي، طالما أنه لا يؤذي الآخرين، والحكومة تابعة لحكم القانون، والدولة موجودة لخدمة المواطنين، ولزيادة ثروتهم، وصحتهم، ولحمايتهم من القوة الاستبدادية والاضطهاد من أي نوع كان، والمجتمعات الليبرالية لا تؤمن بالمجد العسكري، والحرب هي الملاذ الأخير، وهي بالدرجة الأولى لحماية النفس، وفي الممارسة العملية، فإن الدول الليبرالية لا تعلن الحرب أبداً تقريباً على الدول الليبرالية الأخرى.

والحضارة الليبرالية لم تصل أبداً ناضجة نضجاً كاملاً في وقت معين، ولا وصلت من دون كفاح من أجل الحرية، وقد ظهر كل مجتمع ليبرالي من خلال عملية طويلة من التكيف، ومن خلال صعود أفراد وجماعات عازمين على زيادة حريتهم واستقلالهم الذاتي، ومن خلال تنازل النخب عن السلطة بالقوة أو طوعاً، وإن توسع الحرية السياسية، وتوسع المؤسسات التي تقيد القوي وتعامل كل المواطنين بالإنصاف وبالتساوي، هو جزء فقط من العملية، ومن خلال نمو القوة الاقتصادية عادة يكسب الأفراد، والجماعات المهنية والطبقات احترام الذات والثقة بالذات، ويكسبون احترام عناصر المجتمع المهيمنة، أو تذمرهم، أو غير ذلك، والحرية أحياناً تأخذ قفزة إلى الأمام، نتيجة للنزاع السياسي، ولكن الحرية لم تصل أبداً في أي مجتمع من خلال القوة بشكل محض، فالتسامح، والمصالح الذاتية المشتركة والقدرة على

التعاون والتكيف مع الظروف المتغيرة، هي ميزات يظهر من خلالها المجتمع الليبرالي ويديم نفسه.

إن الديمقراطية الليبرالية هي الطريقة الوحيدة لتنظيم المجتمع التي تسمح له بالتجريب تجريباً كاملاً، متقدماً من خلال التجربة والخطأ، وتسمح للحكومة أن تتغير مع الظروف، ومن دون عنف، والمواطنون الأحرار والمستقلون، المزودون بدرجة من التعليم، والمبادرة والاعتماد على الذات، ليسوا نتاج مجتمع حر بقدر ما هم شرط مسبق لمجيء هذا المجتمع، ومع ذلك ، فإن المجتمعات الليبرالية تمنح الكرامة إلى المواطنين كلهم، وتعتني بأولئك الذين لا يستطيعون العناية بأنفسهم عناية أصيلة، وإذا كان المجتمع ثرياً ثراءً كافياً، فإنه يلزم نفسه بالقضاء على الفقر.

والمجتمعات الليبرالية موسومة بحرية الدين والضمير، وبالانفتاح، وبالتسامح المنتشر انتشاراً واسعاً، والقدرة على التعاون، وبرغبة المواطنين في تحمل المسؤولية عن أفعالهم، والحضارة الليبرالية تستطيع أن تسمح بالحرية الشاملة من دون التحريض على الفوضى؛ لأن القانون غير منحاز ومحترم، ولأن العملية السياسية تستحق الموافقة، ولأن المواطنين يستطيعون أن يثق بعضهم ببعض؛ ليتصرفوا تصرفاً معقولاً، وفي المجتمعات الليبرالية، لا يذعن القانون للمكانة، وتضمن العملية السياسية أن تكون الدولة في خدمة الفرد، وليس على العكس من ذلك، وهناك إحساس بالعضوية المشتركة في المجتمع، ولم

يسبق في أي وقت أن ظهر مجتمع ليبرالي ظهوراً كاملاً من دون ملكية جوهرية للممتلكات من المواطنين العاديين، أو من دون إحساس واسع الانتشار بالقيم المشتركة، والالتزام الضمني بالمجتمع وبمؤسساته، والمجتمعات الليبرالية متسامحة بالسلوك الجديد، أو غير المعتاد؛ لأن هناك إحساساً بالعضوية المشتركة والهوية التي توحد كل الجماعات، حتى أشدها يأساً. وأخيراً، فإن أكثر المجتمعات ليبرالية كانت دائماً مصدراً للمرجعية، وللإلهام من أجل الناس المكافحين من أجل الحرية، وكانوا دائماً يرون القيمة في التماهي مع المجتمعات الليبرالية الأخرى، وذلك إلى درجة معينة على الأقل بسبب رؤية مشتركة للكيفية التي يتم بها بناء حضارة جذابة وناجحة، والمجتمعات الليبرالية قادرة على أن تتخذ لها رأياً نقدياً لعيوبها ولنقائصها، وأن تعمل نحو إغلاق الفجوة بين الواقع الحقيقي، وبين التقديم المستمر للطموحات الليبرالية، في الوقت الذي لا تفقد فيه هذه المجتمعات الرؤية للمدى الذي وصلته، ولا تخسر الاعتزاز المناسب بقيمة الحرية.

وأداء الدول الليبرالية أداء فوق العادة، وعلى الرغم من عيوب عديدة فيها، فهي تنتج حياة أطول وأصح، وراحة أكثر وحرية، وطاقة فنية أعظم، وعلماً أكثر تميزاً ونفعاً، وهي تنتج معاناة أقل من أي طريقة أخرى لتنظيم المجتمع، وتتمتع المجتمعات الليبرالية بمستويات معيشية أعلى من الدول غير الليبرالية، ومن دون استخدام الرعب، أو الإكراه، قامت المجتمعات الليبرالية بخلق التقدم الأخلاقي، ووسعت

توسيعاً مطرداً، كما أظهر ذلك الفيلسوف بيتر سنغر[1]، دائرة أولئك الذين يتلقون شفقتنا، ومد حقوق الإنسان إلى كل الإنسانية، ومن جملتها الأطفال، والنساء، والرقيق، والأجانب، والأعراق الأخرى، والمرضى عقلياً، والمعوقون، والمحتضرون في الموت، والمجرمون، وأسرى الحرب، وشددت المجتمعات الليبرالية على أهمية القرارات والأفعال الجماعية، مقيمة بذلك المصالحة بين الحرية الفردية وبين مبادرات الجماعة «وهي أقوى ما تكون، حين تضفي الدولة عليها الشرعية، ويكون تنفيذها، مع ذلك تلقائياً وطواعية» من أجل الدعم المتبادل وإغناء الحياة للفقراء وللمضطهدين، والمجتمعات الليبرالية تتواصل دائماً في سبيل المزيد من التحسين الأخلاقي، وهي ترى إمكانية مد دائرة الحقوق؛ لتشمل الحيوانات، والأنواع، والبيئة وكل نظام محيط بكوكبنا وبيئته.

وبينت الحضارة الليبرالية عملياً، لا أن الحرية تستطيع أن تتعايش مع الرفاهية الكبيرة فقط، بل بينت كذلك أن الحرية شرط للنمو الكامل للمواهب الفردية ولثروة المجتمع، وبتعابير اقتصادية، فإن الحرية ليست حرة فقط، بل لها تكلفة سلبية، فالمجتمعات التي تتمتع بحرية أقل تخسر الثروة مثلما تخسر الحرية كذلك، والثروة الزائدة تميل أيضاً إلى زيادة الحرية، لا للأفراد وحسب، بل للمجتمعات

(1) بيتر سنغر (1981) الدائرة المتوسعة: الأخلاق، والاجتماع الحيوي، فرار، ستراوس وجيروكس، نيويورك.

بمجملها أيضاً، وإن حرية الناس الذين عاشوا في العصر الحجري كانت مقيدة تقييداً شديداً من الطبيعة، ومع اكتساب الحضارات ثروة أكبر واستقلالاً ذاتياً أكبر عن الطبيعة، باستخدام العلم، والتقانة والتجارة لرفع مستويات المعيشة، صار التقدم الأخلاقي ممكناً على نحو متزايد، وكان توسع الحرية مرتبطاً مع توسع الاقتصاد على يد فاعلين اقتصاديين جدد، هم الذين طالبوا بالحرية وحصلوا عليها؛ لأنهم كانوا نافعين من الناحية الاقتصادية، والدول الليبرالية تستقر على دائرة فاضلة، ففي هذه الدول تقود الثروة الكثيرة إلى حرية أكبر، وتقود إلى القدرة على نشر الثروة نشراً واسعاً في المجتمع، وهنا تقود الحرية الكبرى إلى مجتمع أكثر لا مركزية، وإبداعاً، وثراء، وعلى كل حال، فإن التوسع يشبه ركوب الدراجة، لأن توسع الليبرالية يحتاج إلى زخم مستمر، فإذا لم يكن من المستطاع تحسين المجتمع والاقتصاد، فإن عملية التقدم القائم على التعزيز المتبادل تهتز، وترتد إلى الوقوف، وتسير إلى عكس اتجاهها، وفي الكساد الكبير في الأعوام 1929 - 35، تقلصت الثروة، وتقلصت الحرية كذلك.

وفي الوقت الذي توجد فيه بعض البلدان في خارج الغرب، مثل اليابان، وجنوب إفريقية، وبوتسوانا، وبعض البلدان في أمريكا اللاتينية، يمكن أن تُعرّف بهذه الطريقة بوصفها مجتمعات ليبرالية، فإنها قليلة ومبعثرة، ولا نستطيع أن نأخذ دوام ترتيباتها أمراً مسلماً به.

وتتوافر بدائل عديدة للحضارة الليبرالية في خارج الغرب، وهي تضم الدكتاتورية الشخصية، واستبداد الحزب الواحد، ودولة الشرطة

والجيش، والدولة اللاهوتية، و«الدولة المخفقة»، التي تُرى أحياناً في أمريكا اللاتينية، وفي إفريقية، وفيها يكون المواطنون فريسة لجماعات الجريمة، أو للفئات السياسية، أو للخطف، أو للفوضى، وأخيراً هناك الدولة التي يمكننا أن ندعوها دولة شبه ليبرالية، ويوجد فيها ديمقراطية رسمية، واقتصاد سوق، وحكم القانون، ولكن عادات الليبرالية، ومثلها العليا لم تتجذر بعد تجذراً كاملاً، وتمتلك الدولة شبه الليبرالية العديد من منافع الحضارة الليبرالية ولكنها تفتقر على الأقل إلى واحدة من أساسيات الحضارة الليبرالية، وهي الحرية الكاملة للفرد، والمساواة في المكانة بين جميع المواطنين، والإحساس بالهوية المشتركة والعضوية المشتركة، وحرية الدين، والتسامح اللطيف نحو الأقليات، والشفقة والمساعدة العملية لأضعف الأعضاء في المجتمع، وقدرة العناصر المتباينة على التعاون تعاوناً فعالاً، والقدرة على البقاء واستبدال الحكومة السيئة.

وليس المجتمع الليبرالي الواسع الانتشار خاصية فريدة للغرب وحسب، بل هو شامل داخل الغرب، ويتبع نموذجاً مفرداً، مشتركاً سياسياً واجتماعياً، فهناك طبعة واحدة للحرية، والقانون، والعملية السياسية، وحماية حقوق الإنسان، تنعم بها كل بلدان الغرب، وهناك ثقافة سياسية واحدة، وطريقة حياة واحدة وحضارة واحدة، وهذا لم ينشأ نشوءاً آلياً أو بالفرض، لقد نما من تاريخ مشترك، ومن مجموعة مشتركة من الخبرات القانونية، والدينية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

كيف ظهر المجتمع الغربي الليبرالي؟

اعتمد نمو الحرية على تطورين عرضيين، وهما: استبدال أول اقتصاد مختلط في العالم بالإقطاع، بين الأعوام 1000 و1900، واختراع السياسة الحديثة في أوروبة وأمريكا بين الأعوام 1600 و1900.

كان الأوروبيون أول شعب في العالم يهرب من الاقتصاد الزراعي المتركز على وحدات الكفاية الذاتية، و«مقاطعات اللوردات»، التي اعتمدت على استخدام عمل الرقيق، وكان اللورد المالك للمقاطعة يمارس فيها السيطرة الاقتصادية والسياسية كلتيهما، وفي العام 1000، كان نظام الإقطاع هذا، الذي جعل الحرية مستحيلة، مهيمناً في كل أنحاء العالم، وبحلول العام 1900، اختفى بشكل مطلق، وبشكل فريد في أوروبة، وفي البلدان التي استقر فيها الأوروبيون.

لقد تراجع الإقطاع الغربي لسببين، الأول: هو ظهور الدول المدن المستقلة استقلالاً ذاتياً في إيطاليا وهولندا، وعلى شواطئ بحر البلطيق وبحر الشمال، وهذا المدى من الحكومة الذاتية في هذه الدول المدن ليس مسبوقاً، والمدن الدول الإغريقية القديمة فقط هي التي تمتعت بشيء يمكن مقارنتها فيه بها على نحو غامض، ولم يكن لذلك أي أشباه توازيه في الحضارات الآسيوية العظيمة أو الإسلامية، ففي المدن الأوروبية فقط استطاع التجار، والصناع المهرة، والحرفيون أن يهربوا من القيود الإقطاعية إلى الحرية[1].

(1) انظر روزنبيرغ وبيردزيل (1986).

والثاني هو التطور المتحرر، في أواخر عصور أوروبة الوسيطة ومطالع عصور أوروبة الحديثة، إذ كان التوسع التدريجي من «الزراعة للنقود» تنمية محاصيل؛ لتؤخذ إلى السوق وتُبادل بالنقد الحاضر، بدلاً من استهلاكها داخل مقاطعة الإقطاع، فالزراعة النقدية عجلت بالتصفية البطيئة للمطلوبات الإقطاعية المستحقة الدفع، وللرسوم، وحيازة ممتلكات صغيرة قابلة للتسويق، وهي التي حولت الفلاحين إلى مزارعين صغار مستقلين (مُزارع في أرضه)، وقد نمت الزراعة النقدية نمواً غير متساو في هولندا، وإنجلترا، وفرنسا قبل أن تنتشر إلى بقية أوروبة.

وما كانت التجارة والزراعة النقدية لتستطيعا أن تتكاثرا لو لم تكونا في صالح المصالح الاقتصادية للعديدين، وربما في صالح مصالح معظم ملاك الأرض الإقطاعيين، وكانت هذه القصة هي قصة التعاون أكثر منها قصة نزاع، فالتجار يحتاجون إلى زبائن، وطبقات ملاك الأرض كانت مشاركة راغبة مع التجار، وتبيع محاصيلها، وصوفها، وأخشابها ومعادنها لهم، وتشتري المستوردات منهم «التوابل، والتبغ، والسلع المجلوبة، ومع نمو التجارة والصناعة، نمت كذلك دخول ملاك الأرض، ونمت قيمة أراضيهم، وانتفع ملاك الأرض الرئيسون واللوردات من توسع العلم والتقانة، ومن التجارة، ومن الجامعات، ومن البلاطات الملكية، ومن الصنع والتعدين، من استبدال بنية اجتماعية أكثر تعقيداً وتنوعاً بالإقطاع، وفي هذه البنية الجديدة تطورت طبقة أعمال تجارية صناعية مستقلة استقلالاً ذاتياً بمعدل كبير لأول مرة

«في أوروبة كلها، وخصوصاً في إنجلترا وهولندا» وكان ذلك؛ لأن عادات التسامح وتبادل المصلحة الذاتية المشتركة بين الجماعات الاقتصادية المختلفة، والقبول في التغيير الاجتماعي جلب المنفعة الاقتصادية، وكانت كلها عادات واسعة الانتشار من قبل.

وقامت الحكومات الأوروبية بالتدريج بالتلاؤم مع الحقيقة الواقعة، وهي أن التنازلات الاقتصادية والسياسية للتجار كانت تستطيع فعلاً أن تعزز قوة الدولة وثروتها.

وفي إنجلترا وهولندا، وفي أماكن أخرى لاحقاً، تنازل الحكام عن السلطة في مصادرة الملكية في مقابل الحق في فرض الضرائب بانتظام وفق معدلات متفق عليها، ويقول المؤرخان روزنبيرغ وبيردزيل: «كان لهذا التغيير أثره، ولا نستطيع أن نقدِّر مغزاه إلا بمقابلته بالإمبراطوريات الآسيوية والإسلامية، التي لم تتبن هذا التغيير أبداً».

اختراع السياسة الحديثة

في وقت متأخر في التاريخ نوعاً ما، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، اخترع الغرب علم السياسة الحديثة والديمقراطية الحديثة، وحدث الاختراع من خلال خمسة اضطرابات سياسية ذات مغزى هائل، وإن تكن عرضية بشكل رئيس، وهي: الثورة الإنجليزية في الأعوام 1640 ـ 60، والثورة الإنجليزية في العام 1688، والثورة الأمريكية في الأعوام 83-1776، والثورة الفرنسية في الأعوام 1789 - 94، والحرب الأهلية الأمريكية في الأعوام 1861 ـ 65.

ومن المؤكد أنه كانت هناك أفكار وحوادث أسبق، وكلها كانت تتفتح داخل أوروبة، وهي التي مهدت الطريق إلى السياسة الشعبية، وبين الأعوام 6000 و4000 قبل الميلاد كان الإغريق القدماء طليعة في الديمقراطية، مع مساواة سياسية واقعية بين المواطنين، وذلك طبعاً، على الرغم من استبعاد عدد ضخم من السكان الأرقاء، واستفادت أوروبة أيضاً فائدة دائمة من التراث العظيم للإمبراطورية الرومانية، وكان نظاماً علمانياً قانونياً، يطبق في كل مكان.

وفي المسيحية حدث تطوران لصالح الحرية أيضاً، **الأول**: هو أن حركة المسيح نمت ونضجت بوصفها طائفة يهودية صغيرة منحرفة، معتمدة من أجل وجودها على التسامح السياسي والحماية المتوفرين من الدولة الرومانية، ومن هنا، ومن البداية، قبل المسيحيون فصل الدين عن سلطة الدولة، وقبلوا بوجود سلطات دينية وعلمانية مختلفة «أعط الأشياء التي تخص قيصر لقيصر، وأعط الأشياء التي تخص الله لله»[1].

(1) ماثيو، 21.2. الفيلسوف روجر سكروتون، في كتابه الممتاز حول الغرب والإسلام يذكر نقطة هي أن قبول المسيحية لقانون علماني يقف في تناقض صارخ مع الإسلام، ففي الإسلام «يتأسس الأمر القانوني في الأمر الإلهي»، وقد كان محمد (ص) قائداً دينياً وسياسياً معاً، ونتيجة لهذا، فإن الدول التي لم تتأسس على القانون الإسلامي المقدس لا تعتبر شرعية. روجر سكروتون (2002) الغرب والبقية: العولمة والتهديد الإرهابي، آي إس آس بوكس، ولمبنغتون/كونتينيوم، لندن.

والثاني: هو أن المسيحيين الأوائل جاؤوا بفكرة سياسية هي من أشد الأفكار التي ضربت العالم حتى الآن هدماً، وهي المساواة في المسيح لكل الأمم والأعراق، من العبيد والسادة، ومن الرجال والنساء[1].

وفي العام 1073 أمر البابا غريغوري السابع بأن من الممكن خلع الحكام إذا تحدوا إرادة الله، وطوال القرون التي تلت كان هناك قتال شرس لمرات عديدة بين الكنيسة والدولة، ومن غير قصد من البابا، فإنه كان قد فتح الباب للتعددية السياسية، وخلق فجوات بين السلطات المتنافسة التي كان يمكن احتضان الحرية فيها.

ومرة أخرى من غير قصد، سهل الإصلاح تسهيلاً عظيماً وصول الحرية، فمارتن لوثر وجون كالفن لم يكونا ليبراليين أوليين .. ففي دولة كالفن اللاهوتية، التي أقيمت في جنيف في العام 1541، كانت تقطع رؤوس الرجال المتزوجين الزناة، وكانت تُغرق النساء المتزوجات الزانيات، وكان الهراطقة (المنحرفون) يحرقون وهم أحياء، وكان الكفر والسحر جريمتين كبيرتين أيضاً، ومع ذلك، فهي تشدد على حقوق الفرد في أن يثور ضد سلطة أوروبا الثقافية والدينية العليا، وفي رفع دعاوى الضمير الفردي، وفي تجاوز محاولات الكنيسة الكاثوليكية للوقوف بين الله وبين الفرد، وفي التشديد على «كهانة كل

(1) وكما يلاحظ المؤرخ جيه. إم. روبرتس، فإن «زوجة من باث لتشوسر ليس من السهل أن نتخيلها في تركيا العثمانية أو الصين الكونفوشيوسية» جيه. إم. روبرتس (2001)، انتصار الغرب، أصل الحضارة الغربية، وصعودها، وتراثها، مطبعة فونيكس، لندن.

المؤمنين»، وفي انتقال السلطة من الكاهن إلى الرجل العادي، وفي رفض لاهوت الكنيسة، وتشجيع كل مسيحي على أن يجد الحقيقة عن الله لنفسه ذكراً أو أنثى في الكتاب المقدس، وفي وضع الحقيقة في حكم الرجل العادي، وفي حث الفردية والمسؤولية الشخصية المستقلة استقلالاً ذاتياً، مدفوعة لا بالسلطة الأرضية بل بالرغبة في الوصول إلى الخلاص الأبدي، وتجنب اللعنة الأبدية، وفي السماح للحكام باستخدام الدين مبرراً لتحدي البابا، وفي تقسيم البلاد المسيحية إلى دول تضمر الولاء لأشكال مختلفة من الدين، وكان بذلك للإصلاح أثر لا يحصى في الحث على التعددية الدينية، وحرية الفكر والحرية السياسية.

وصارت البروتستانتية شارة دالة على الاحتجاج السياسي، تساعد مجموعات مثل الجامعات، والمدن، والمقاطعات، والبرلمانات على توسيع حرياتها، فالكليات والمدارس التي أنشأها الإصلاحيون ومكافحو الإصلاحيين علمت الكثيرين من الناس العاديين، وجعلت التفكير المستقل تفكيراً ممكناً.

وكان هناك انفجار في التنظير السياسي والفعل السياسي في أوروبة، وفي القرن السابع عشر أشاع جون لوك (1704 - 1632) ومفكرون آخرون فكرة «العقد الاجتماعي»، وهو أن الأفراد المستقلين ذاتياً وافقوا على الاجتماع معاً لتشكيل مجتمع، ولا نستطيع أن نغالي جداً في ضخامة العقد الاجتماعي الذي قال به لوك «فالدولة كانت

خادمة للشعب، وزيادة على ذلك، فالأساس الجوهري للجماعة، والجُسيم الأساسي للمجتمع، كان هو الفرد الحر والمستقل[1].

وما كانت الفكرة الثورية للعقد الاجتماعي لتستطيع الانتصار في إنجلترا من دون تطورين اثنين لا غنى عنهما: المسيرة الطويلة للتقدم الاقتصادي، وحدث سياسي عنيف جائحي.

ففي المجال الاقتصادي، كانت الحقيقة الرئيسة هي زيادة الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة بين الطبقة القديمة لملاك الأرض وبين الطبقات «الوسطى» الصاعدة: التجار، وصغار المزارعين، والعمال المهرة والحرفيين، وقد سهل التجار على وجه الخصوص «تحضير الأرستقراطية»، وهو ما جلب ثروة جديدة وأدواراً جديدة في المجتمع لكبار ملاك الأراضي[2]، فمن القرن السادس عشر إلى اليوم الحاضر، وافق البرلمان الإنجليزي (ولاحقاً البريطاني)، سواء موافقة

(1) كان توماس هوبز هو الذي أعطى الشهرة لفكرة العقد الاجتماعي في كتابه ليفياثان المنشور في العام 1651، ومما يبدو متناقصاً أن هوبز استخدم الفكرة ليبرر الدولة القوية، لأن المواطنين (في حسبانه) قد اختاروا أن يسلِّموا حقوقهم لها، لتجنب فوضى فقدان الحكومة، وكان مضمون العقد الاجتماعي الأقرب إلى أن يكون طبعياً، ومثلما شرحه لوك وكتاب عديدون آخرون، هو أن الحقوق ملك للأفراد، الذين قرروا بعقلانية أن يجتمعوا في مجتمع مدني، ولعل الأرجح هو أن الكاهن جان جيرسون كان أول من اخترع العقد الاجتماعي في القرن الخامس عشر، وقال: إن الرجال وافقوا على تجميع الموارد وطاعة القانون من أجل مصالح السلام، والأساس الشرعي الوحيد للدولة كان هو موافقة المواطنين.

(2) انظر روزنبيرغ وبيردزيل (1986).

فورية أو مترددة، على كل طلب مهم معين لطبقات الأعمال التجارية والصناعية، وأعطى بذلك المؤسسات ورجال مشروعات الأعمال استقلالاً ذاتياً متزايداً عن التدخل السياسي والديني، ومع حلول القرن السابع عشر، وعلى نحو متزايد طوال القرنين الآتيين، تعاون ملاك الأراضي الذين كانوا مسيطرين في البرلمان مع الطبقات الرأسمالية، بوصفهم شركاء صغاراً في سلسلة طويلة من المحاولات المتتابعة لتحديد السلطة الاستبدادية التي كان يتمتع بها التاج، وهو ما جعل البرلمان الحَكَم الأعلى للحكومة ولفرض الضرائب.

والحدث المحوري، الذي من دونه ربما ما كان للمجتمع الليبرالي أن يتطور أبداً في أي مكان، كان الثورة الإنجليزية بين الأعوام 1640 ـ 60، وقد شدد تحالف من الطبقة الأرستقراطية الحاكمة المنشقة، ومن الفلاحين المستقلين، ومن التجار، ومن العمال المهرة على سيادة البرلمان، وحملوا السلاح ضد الملك الشرعي، وهزموا جيشه، ونفذوا فيه حكم الإعدام وأقاموا «كومنولثاً»، أي حكومة، يديرها البرلمان، وعلى الرغم من أن الملكية قد أعيدت في العام 1660، فقد كانت إلى درجة رئيسه على أساس السماح البرلماني، وقد تبين ذلك عملياً على نحو حاسم في «الثورة المجيدة» في العام 1688، إذ قام البرلمان بخلع سلالة ستيوارت مرة، وإلى الأبد، واستورد وليام وماري، الملك والملكة الليبراليين الدستوريين من الأراضي المنخفضة، وقبل العام 1776، كان «أصدقاء الحرية»، من أمثال فلاسفة التنوير الفرنسيين، ينظرون إلى إنجلترا بوصفها أكثر الأمم تقدماً سياسياً على ظهر الأرض، وكانوا

يعجبون بالطريقة التي قدَّم بها ملاك الأراضي الحاكمون تنازلات ذكية للطبقات الوسطى الصاعدة من التجار والصناعيين.

وقدَّمت الثورة الأمريكية كذلك بين الأعوام 1776 ـ 83 نسخة ليبرالية أفضل، وقد صُمِّم الدستور الأمريكي بمهارة؛ ليمهد الطريق إلى الديمقراطية، في الوقت الذي يفرض قيوداً وتوازنات قللت خطر العنف والاستبداد إلى الحد الأدنى، وقد قال توماس جيفرسون: إن إعلان الاستقلال سيكون هو «الإشارة لاستنهاض الرجال... ليتولوا بركات الحكومة الذاتية وأمنها ... [مستندة إلى] الحقيقة الملموسة، وهي أن جماهير البشرية لم تكن قد ولدت والسروج على ظهورهم، ولا مع قلة من المحظيين بأحذيتهم ومهامزهم، جاهزة لتركب عليهم»، وكانت الثورة الأمريكية، ضد التاج البريطاني، هي عمل المستوطنين البروتستانت القادمين من بريطانيا إلى درجة كبيرة جداً، وكانت بمجملها وفق التقليد المستمد من الثورة الإنجليزية من الأعوام 1640 و1688 «وهو توكيد مبدأ» لا فرض للضرائب من دون تمثيل، من التقاليد البريطانية للقانون، والعدالة، وحقوق الأفراد والملكية الخاصة، وتحديد السلطة التنفيذية[1].

وتم استكمال الثورة الأمريكية الليبرالية بعد حوالي 80 سنة، حين ربط أبراهام لينكولن ربطاً بارعاً بين نصر الشمال في الحرب الأهلية

(1) باستثناء الهنود والرقيق، كان 80 بالمئة من سكان الولايات المتحدة في العام 1790 من البريطانيين من الناحية العرقية، وكان باقي السكان إلى حد كبير من الألمان والهولنديين، وكان 98 بالمئة من السكان البيض من البروتستانت.

وبين النصر الديمقراطي على الرق، ففي خطاب غيتسبرغ في العام 1863، ربط الرئيس ربطاً لا يمحى بين الحرب وبين الوعد بأن «حكم الشعب بالشعب، وللشعب، لن يزول عن الأرض»، وصارت العقيدة السياسية الأمريكية «الديمقراطية، والمساواة، وعدم التمييز، وحقوق الفرد، والسلطة اللامركزية» هي المعيار الذهبي للأحرار الليبراليين في كل مكان.

وفي مقابل ذلك، فإن الثورة الفرنسية بين الأعوام 1789 ـ 94 حرَّضت على الديمقراطية والدكتاتورية معاً، وجلبت معها تراثاً باقياً، لا تراث «الحرية، والمساواة، والأخوة» وحسب، بل تراث رعب الدولة أيضاً، وانعكس التراث السابق في القانون المدني لنابليون في انتصار الملكية الدستورية بعد الثورة الفرنسية للعام 1830، وفي الجمهورية الفرنسية الثالثة من العام 1871، فتوريث رعب الدولة ازدهر في ثورات مناوئة لليبرالية في القرن العشرين في روسيا، وألمانيا، والصين، وفي أماكن أخرى عديدة.

تهديدات القرن العشرين لليبرالية

منذ العام 1900 واجهت الليبرالية والمجتمع الغربي الليبرالي ثلاث مجموعات خطيرة من التحديات:

1- التهديد القادم من الإيديولوجيات المنافسة التي كان لديها في بعض الأوقات دعم شعبي ضخم داخل الغرب.

2- التهديد القادم من الأعداء الخارجيين المرتبطين بإيديولوجيات لها دعم غربي تافه.

3- التهديدات القادمة من داخل المجتمع الليبرالي نفسه.

الإيديولوجيات المنافسة

ثلاث إيديولوجيات هي القومية ، والشيوعية، والفاشية تنافست مع الليبرالية من أجل القوة في القرن العشرين[1].

من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، جرى احتضان القومية في الغرب احتضاناً بطيئاً، فبعد العام 1871، ولأول مرة، صارت حدود معظم الدول الأوروبية الغربية محددة بالجنسية الوطنية، ونمت القومية الشعبية بسرعة، وأثارها مؤلفون شعبيون، والصحافة، والسياسيون. وقدمت الحماسة القومية والعنصرية العرقية الوقود «لتوسع أوروبة» «العصر المجنون للاستعمار» الإمبراطوري بين

(1) حين نتحدث على نحو صارم، فإن الفاشية التي هي من اختراع موسوليني وكانت الإيديولوجية التي حكمت إيطاليا من العام 1922 إلى العام 1945، يجب تمييزها عن النازية، لأن النازية قوة أكثر خبثاً ساماً وعنصرية عرقية سيطرت على ألمانيا من العامة 1933 إلى العام 1945. ولكن النازية في الاستخدام الشائع، مع ذلك، اندمجت مع الفاشية وانضوت تحتها، وهذا جيد بما فيه الكفاءة لأغراضنا هنا. فهتلر أصر على إنقاذ حكم موسوليني حين انهار تقريباً. وقال هتلر: «فبعد كل شيء، لقد كان الدوتشي هو الذي أرانا أن كل شيء كان ممكنا». وكما يلاحظ المؤرخ نورمان ديفيز، أن ما أراهم موسوليني أنه كان ممكناً هو هدم الديمقراطية الليبرالية التي لم تعمل في العام 1922 أي محاولة قطعياً لمقاومة الفاشيين.

العام 1870 والعام 1914، حين تم الاستيلاء على معظم إفريقية بأيدي القوى الأوروبية، وتبع ذلك سباق أسلحة أوروبي مسعور متزايد، بلغ ذروته في الحرب العظمى بين الأعوام 1914 ـ 1918، وأدت الحرب إلى مجزرة غير متوقعة وغير مسبوقة، وسحقت ثقافة الغرب المشتركة الواثقة، فالقومية الخبيثة السامة كانت هي السبب الرئيس لصعود هتلر إلى السلطة، ولتدميره شبه الكامل للحضارة الغربية.

بعد العام 1945، تم استئصال القومية العنيفة في أوروبة، وكان ذلك في جزء منه تحت رعاية أمريكية، عن طريق بناء الاقتصاد الأوروبي والمؤسسات السياسية، وعودة الازدهار، وعزمت القوى الأوروبية على ألا يحمل بعضها السلاح، مرة ثانية مطلقاً، ضد بعض، وقد حقق الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير هذا الطموح[1] وإن القومية، وهي اختراع أوروبي، مازالت خطرة خطراً متطرفاً خارج الغرب، ولكن القومية لم تبق بعد الآن قادرة على تهديد سلام الغرب ووحدته أو مؤسساته الليبرالية، وهذا تقدم بارز على الموقف في العام 1900.

ومثل القومية كادت الشيوعية والفاشية أن تدمرا تقريباً المجتمع الغربي الليبرالي في أثناء القرن العشرين، وكان هذان سرطانين داخليين، جرى احتضانهما في الغرب، ففي العام 1941، مسحت الشيوعية والفاشية عملياً الليبرالية عن وجه أوروبة القارية، وكانت

(1) إن القومية الخبيثة السامة لم تستأصل كاملة من أوروبة، كما تظهر الحالة في البوسنة، ومع ذلك، فإن القومية الأوروبية الضارة خُفضت إلى مستويات كانت تبدو متفائلة تفاؤلاً جامحاً في العام 1945.

أمريكا الشمالية، وأستراالآسيا، ولمدة غير محققة كانت بريطانيا العظمى، هي تقريباً البقايا الوحيدة من الحضارة الغربية.

وهذا ما أوضح النقطة المنخفضة في المصائر الليبرالية، وبعد العام 1945، اختفت الفاشية بوصفها قوة سياسية جماهيرية في الغرب، وتم فرض الشيوعية على ألمانيا الشرقية، وعلى معظم أوروبة الوسطى والشرقية، ولكن الشيوعيين بعد العام 1945، لم يربحوا الانتخابات الوطنية قطعياً في أي بلد غربي، وبعد سقوط جدار برلين في العام 1989، لم تشكل الشيوعية أي تهديد مطلقاً لليبرالية الغربية.

التهديد من الأعداء الخارجيين

في بعض الأحيان، كانت القومية، والشيوعية، والفاشية قد حازت على الدعم الجماهيري الغربي، وفي مقابل ذلك، فإن أهم التهديدات الخارجية ذات المغزى للغرب اليوم لا تمتلك إلا القليل جداً من الجاذبية الشعبية في الغرب، والمخاطر الحالية، طبعاً، هي الأشكال المختلفة من الإرهاب، والمناوأة الإسلامية لليبرالية، وعلى وجه الخصوص «الإسلامية».

كيف نقدر التهديد الموجه إلى الغرب من القاعدة، ومن الثوريين الإسلاميين الآخرين؟ إن الحركة الثورية الإسلامية قليلة جداً، ولا تمثل الغالبية الكبيرة من المسلحين المتدينين، ويكمن التهديد، لا في أعداد المتطرفين، بل في شدة آرائهم، وفي دعمهم، في أوقات مختلفة، من أنظمة الحكم في إيران، والعراق، وليبيا، وأفغانستان، والسودان،

وسورية، وكوريا الشمالية، لا بل من بعض البلدان الغربية من حين إلى آخر كذلك، وتَرَدُّد الغرب في دعم القضية الفلسطينية يزيد الدعم الشعبي للمتعصبين، الذين ينظرون إلى الحضارة الغربية بوصفها شكلاً من أشكال البربرية الوثنية، لا تعبد الله بل تعبد المال[1]، وعلى كل حال، فإن هجمات ابن لادن على الغرب ليست مصممة لقلب الحضارة الغربية، بل هي بالأحرى مصممة لتشجيع الغرب على وقف دعم أنظمة الحكم «الوثنية» وعلى أن ينسحب من الشرق الأوسط، وعلى أن يحرض المسلمين على قلب أنظمة الحكم تلك.

والتهديد الموجه من الجماعات الإرهابية ليس جديداً، ولكن الدعاية المرتبطة بها، وليس فقط مع أحداث 11/9، تستطيع بسهولة أن تجعل أبداننا تقشعر، ففي العام 1995، قامت الطائفة اليابانية أوم شينريكيو - وهي خليط منحرف من الهندوسية والبوذية تخيلت وجود مؤامرة كونية رأسمالية من اليهود، ومن الماسونيين الأحرار، ومن الأمريكيين - بقتل 12 شخصاً، ودمرت حياة الآلاف الآخرين عن طريق إطلاق غاز الأعصاب في أنفاق طرق طوكيو، وروت مجلة الإيكونومست في تقاريرها أن هذه الطائفة كانت تمتلك بلايين الدولارات، وكانت قد اشترت طائرة عمودية روسية متطورة جاهزة لرش الكيماويات القاتلة، ومع ذلك، ومع إدخال حوادث ابن لادن في

(1) انظر إيان بوروما وأفيشاي مارغاليت (2004) الغربية: تاريخ وجيز لمناوأة الغرب، أتلانتيك بوكس، لندن.

الحساب، فإن عدد الهجمات الإرهابية الدولية وعدد إصاباتها قد تراجعت تراجعاً مهماً منذ أواسط الثمانينيات من 1980[1].

التهديد الإرهابي تهديد حقيقي واضح، ويجب ألا نقلل من قيمته، وإن الغرب محق في أن يكون يقظاً، ومن المستحيل أن نستبعد اعتداء إرهابياً كارثياً فعلاً، ومع ذلك، فلو قسنا التهديدات الخارجية المعاصرة الموجهة إلى الليبرالية، مقابل عشرات الملايين الذين قتلوا أو استعبدوا في القرن الماضي نتيجة للقومية، والعنصرية العرقية والدول الشمولية «وهي أورام نشأت من داخل الغرب، وكادت تقريباً تدمر الحضارة الغربية الليبرالية، لكنها الآن اختفت عملياً من الغرب» لوجدنا أن هذه التهديدات الخارجية المعاصرة الموجهة إلى الليبرالية تبدو تهديدات تافهة.

ومع ذلك، فالأطروحة التي ناقشها عالم العلوم السياسية فرانسيس فوكوياما، التي ترى أن الليبرالية الغربية قد انتصرت مرة، وإلى الأبد[2]، هي أطروحة غير صحيحة لا تصمد للاختبار، فالليبرالية اليوم أقل تجذراً قوياً في المعتقدات الغربية، والمواقف الغربية مما كانت عليه في العام 1950 أو العام 1900.

(1) انظر البيانات في فيرغسون (2004)، اللوحة في ص 125.
(2) فرانسيس فوكوياما (1992) نهاية التاريخ والإنسان الأخير. المطبعة الحرة، نيويورك.

خمسة تهديدات لليبرالية أنزلتها هي نفسها بنفسها

أوضح خطر هو دائرة من الإرهاب والاستبداد المحلي يعزز أحدهما الآخر بشكل متبادل، فالحرب عدو القيم الليبرالية، فإذا كانت الحرب المستمرة والشديدة ضرورية لهزيمة الإرهاب والتهديدات الخارجية الموجهة للغرب، فإن القيم الليبرالية سوف تخفق، فلقد أدخلت إدارة حزب العمال البريطاني قانوناً لمكافحة الإرهاب يعطيها السلطة لسجن المواطنين إلى أجل غير محدد من دون توجيه تهمة أو محاكمة، وعلق اللورد وزير العدل هوفمان بالقول: «إن التهديد الحقيقي لحياة الأمة، بمعنى الشعب الذي يعيش وفقاً لقوانينه التقليدية وقيمه السياسية، يأتي لا من الإرهاب، بل من قوانين من أمثال هذه» ولقد كان محقاً في أن يقول ذلك، إذ إن الإرهابيين يربحون، حين نتخلى نحن عن مبادئ العدل والديمقراطية نفسها التي نسعى إلى الدفاع عنها.

والإرهابيون يعرفون أن الأفكار غير الليبرالية يتغذى بعضها على بعض، وهذا هو السبب الذي يحاول الثوريون من أجله أن يسخروا بطريقة مهينة من ردود الفعل المتطرفة، وأن يشجعوا على المزيد منها باستمرار، فهل سيحافظ الغرب على حس من الانسجام، ويستمر بالالتزام بالقيم الليبرالية، ولو كان ذلك تحت الاستفزاز الشديد؟

ويأتي خطر، له علاقة بما تقدم، في المظهر الجديد لما يسمى «الاستعمار الإمبراطوري الليبرالي» وهو فرض الديمقراطية بالقوة،

ويحاجّ المحافظون الجدد من أمثال المؤرخ البريطاني نيال فيرغسون في أن العديد من البلدان سوف تنتفع من فرض حقبة من الحكم الغربي؛ لكي تخلق مجتمعاً حراً وديمقراطياً، وهذا المجتمع الحر الديمقراطي، حسب كلمات فيرغسون: لا يضمن التبادل الدولي الحر للسلع، ولليد العاملة ولرأس المال فقط، بل يخلق كذلك، ويحفظ الظروف التي لا تستطيع الأسواق من دونها أن تعمل «أي السلام والنظام، وحكم القانون، والإدارة غير الفاسدة، والسياسات المالية والنقدية المستقرة» ويوفر كذلك السلع العامة، مثل البنية التحتية للنقل، والمستشفيات والملابس[1].

ومن دون انتشار الحضارة الليبرالية العميقة انتشاراً حقيقياً، كما يقول، فإن الغرب لن يستمتع بالأمن، ويشير فيرغسون إلى الفرض الناجح للديمقراطية على ألمانيا الغربية واليابان بعد العام 1945 ومن ذا الذي يستطيع أن ينازع في أنه عزز السلام والازدهار والسعادة تعزيزاً عظيماً في ألمانيا، واليابان، وفي كل أنحاء العالم؟

إنها مناقشة مغرية، ولكنها ليست مقنعة، فدع جانباً غرابة تقديم الديمقراطية بفضل قوة خارجية، فإن إعادة بناء بلاد كانت قد سويت بالأرض بشكل كامل بفعل الحرب، مثلما حدث في ألمانيا واليابان في العام 1945، في بلاد لم يكن فيها سلطة، ولا مجتمع يعمل، والقليل جداً من الطعام، ولا يوجد فيها مقاومة، ليس بناء مشابهاً لشن حرب ضد نظام حكم يعمل، فهل يمكن للحرب التي يشنها الغرب في أي

(1) نيال فيرغسون (2004).

وقت من الأوقات أن تُشن بطريقة ليبرالية؟ السوابق «ابتداء من حرب البوير، إلى عواصف النار التي أطلقت ضد دريسدن من القوات الجوية الملكية، ومن القوات الجوية الأمريكية في العام 1945، وإلى هيروشيما، وإلى فيتنام، وإلى أبو غريب، وإلى خليج غوانتانامو» كلها سوابق لا تبشر بالخير[1].

باستثناء الاعتراضات الأخلاقية والتاريخية ضد الاستعمار الإمبراطوري الليبرالي، هناك سببان قويان يعللان لماذا لن يعمل الاستعمار، وكما يقول نيال فيرغسون نفسه، فإن إمبراطورية أمريكية ليبرالية تحتاج إلى التزام طويل الأمد، يجب أن يقاس بالعقود أكثر منه بالسنين، وهو التزام من غير المرجح جداً أن تلتزم به أمريكا، ويقول فيرغسون: على الرغم من ضخامة ثروة بلادهم وسلاحهم القاتل، فإن الأمريكيين لا يمتلكون إلا القليل من الاهتمام بالنشاط الأساسي الأوحد الذي من دونه لن يكون من المستطاع تأسيس إمبراطورية حقيقية دائمة، وإنهم مترددّون في أن «يذهبوا هناك»، وهم حين يذهبون، لا يستطيعون الانتظار ليغادروا وليعودوا إلى أمريكا، والاستعماريون الإمبراطوريون البريطانيون كانوا منهمكين فعلاً في مهمتهم في نشر التجارة، والمسيحية، والحضارة، ويتابع

(1) قصفات الرعب في دريسدن، في ليلة 13 شباط/ فبراير، وصباح 14 شباط/ فبراير من العام 1945 قتلت على الأقل 120.000 مدني ولاجئ غير مسلحين، وربما قتلت أكثر بكثير، ودمرت كل القلب القديم للمدينة، ولم يكن لذلك تقريباً أي أثر عسكري، وكما قال الرئيس الألماني هيرزوغ في العام 1995م: لقد كانت «مثالاً لتحويل الإنسان إلى وحش في الحرب».

فيرغسون: «والتناقض مع الأمريكيين اليوم نادراً ما يمكن أن يكون أكثر بروزاً»، فالولايات المتحدة تستورد الموهبة، ولا تصدرها، ويختم بالقول: إن الإمبراطورية الأمريكية «ليست إمبراطورية من دون مستوطنين وحسب، ولكنها أيضاً إمبراطورية من دون مديرين».

ويقول فيرغسون: إن أمريكا «إمبراطورية في إنكار»، وهي «تميل إلى ارتكاب غلطتين، (الأولى):... تخصص موارد غير كافية للنواحي غير العسكرية للمشروع، والثانية: وهي غلطة أخطر، هي أن أمريكا تحاول إحداث التحول الاقتصادي والسياسي في إطار زمني قصير قصراً غير واقعي».

إنها أسوأ مما يقر فيرغسون، فالاستعمار الإمبراطوري الليبرالي قد آذى سمعة أمريكا الليبرالية أذى ضخماً، وصورة الولايات المتحدة في خارج أمريكا «بوصفها التجسيد العظيم للحرية والأمل للإنسانية» كانت دائماً قوة من قواها العظيمة، ومصدراً من مصادر «القوة الناعمة» للدبلوماسية الأمريكية وللأعمال التجارية والصناعة على حد سواء، وأمريكا، بوصفها «علامة» تعني الحرية، و«شعارها» هو تمثال الحرية، ويقول سايمون آنهولت، وهو خبير تسويق، ووضع علامات تجارية، «أما اليوم» فإن غير الأمريكيين يفكرون بشكل متزايد في أن «أمريكا ترمي وزنها في جميع الاتجاهات، ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، والمشكلة هنا هي أنه بعد بدء استخدام القهر، يتوقف الاقتناع عن العمل»[1]، والثمن لدفع الليبرالية دفعاً قوياً هو أنه

(1) كريتكال آي، كانون أول/ديسمبر 2004 شباط/ فبراير 2005، لندن.

يدمر النفوذ الساحب القوي للّيبرالية، ويدمر جاذبية الرؤية الليبرالية، بالنسبة إلى أولئك الذين هم حالياً خارج مجال الليبرالية. وإن أي مسوق ماهر يعرف أن النفوذ الساحب يعمل في نهاية الأمر عملاً أفضل من النفوذ الدافع.

إذا كان التهديدان الأوليان لليبرالية، من الناحية الجوهرية وفق حصافة الغرب، هما معاداة الإرهاب والاستعمار الإمبراطوري «الليبرالي»، فإن التهديد الثالث أصعب تجنباً أو مكافحة، إذ إنه يكمن في تشظي العملية السياسية وتخفيض قيمتها، وإن اختراع علم السياسة الحديث، مع برلماناته، وأحزابه، والانغماس الجماهيري للمواطنين في السياسات، كان خطوة جوهرية في بناء الحضارة الليبرالية، والآن، فإن التعزيزات السياسية لليبرالية يجري قضمها قليلاً قليلاً، وإن الديمقراطية الليبرالية تحتاج إلى مسرح سياسي مهم، وإلى جمهور واسع ومقدِّر لها، جمهور يسهم بالسياسة إسهاماً حماسية.

ولكن الاتجاه في المجتمع هو إعادة موضعة المسرح، ونقل بقعة الضوء من الغرفة المنتخبة إلى ستوديو التلفاز، ومن القضايا الجادة الخطيرة عن السياسية والحكومة إلى الأمور التافهة عن الشخصيات وعن الفضائح، وإن الاتصال السياسي الآن ينتمي إلى وسائل الإعلام، وهو فضاء حرمت منه الحكومات والمعارضات بشكل لا رجعة عنه، وهم حين يحاولون أن يواجهوا تلفيقاً بتلفيق، فإنهم يبدون حتماً صغار القيمة وتافهين، والآن بعد أن صارت الطبقات

الاجتماعية والاقتصادية أكثر تنوعاً وأقل أهمية، فإن نظام الحزب في خطر من فقدان جاذبيته ورنينه، وقد تناقصت جاذبية الأحزاب التقليدية المستندة إلى الطبقة استناداً غريزياً، وحيثما يوجد الاهتمام العاطفي في الأفكار السياسية «مثلما هو مع الكثير من اهتمامات الشباب بشأن العولمة، والضرر البيئي، والتجارة المنصفة ودين البلد المتطور» فإنه عادة يفشل في أن ينعكس في أولويات سياسات التيار الفكري السائد.

وحين يصير المجتمع أكثر تعددية، وتعزز ادعاءات التواصل الكوني والهوية المحلية بعضها بعضاً، فإن السلطة تستقر بشكل متزايد في كل مكان، وليس في أي مكان، وقد تآكلت قوة الدولة القومية والبيروقراطية القومية، والإثارة السياسية تنتمي إلى المنشقين عن الجماعة وإلى «شخصيات»، ونجوم جدد تفرح وسائل الإعلام في قذفهم إلى شهرة مختصرة، ثم بعدئذ ينطفئون، فليس مثيراً للدهشة أن أعمال التصويت في كل مكان في الغرب تُظهر أن الاحترام العام للسياسيين والثقة في الحكومة قد تدهورا تدهوراً كبيراً منذ الستينيات من 1960.

والمشكلة الرابعة لليبرالية: هي تزايد انفصالها الكامل عن قاعدتها الأخلاقية، والالتزام الذي يزداد ضعفاً نحو الجماعة، وفقدان العاطفة الحقيقية من ناحية الليبراليين، ولقد كانت الليبرالية فرعاً من المعتقدات اليهودية والنصرانية، وأنجح المجتمعات، وأنجح العناصر في المجتمع هم أولئك الذين يجمعون الليبرالية مع الاعتقاد بأن هدف

الإنسانية يوجد فيما وراء الرضا المادي، والناس والمجتمعات تزدهر، حين تعتقد بقضية ما فيما وراء التقدم الذاتي، ومؤسسات الأعمال التجارية والصناعية نفسها تحتاج إلى قضية خارج نفسها من أجل أن تزدهر.

وفي البداية، وجد الليبراليون قضية مثيرة في الليبرالية نفسها في حملات من أجل إلغاء الرق، ومن أجل توسيع التصويت نزولاً في السلم الاجتماعي، ثم من أجل حق الاقتراع الشامل للذكور، وأخيراً من أجل التصويت لصالح جميع النساء، ومن أجل إنهاء التمييز ضد الكاثوليك، واليهود، والسود، واللوطيين، ومن أجل إلغاء العقوبة البدنية، وعقوبة الإعدام، ومن أجل إصلاح قانون العقوبات، ومن أجل حماية العمال واتحاداتهم العمالية، ومن أجل العمل على تلطيف كوارث الجوع والبطالة، أو إزالتها إزالة جوهرية، ومن أجل التعليم الشامل، ومن أجل توفير التأمين الصحي أو التطبيب الحكومي الاجتماعي، ومن أجل حق النساء في السيطرة على أجسادهن، ومن أجل إعادة توزيع الدخل.

في هذا الضوء، كان الليبراليون فعالين في القرن العشرين، مثلما كانوا في القرن التاسع عشر، ولم تكن كل القضايا الليبرالية ناجحة نجاحاً كاملاً، ولكن القتال في المعارك الكبرى كان قد انتهى منذ وقت طويل، وكسبت المعارك في معظم البلدان الغربية، ومع ذلك، فإن النصر الأساسي لليبرالية قد ضيق جاذبية الليبرالية، وأخمد نارها، وهناك بعدئذ تأثير الاقتصاد الجديد المشخصن، وهناك الآن القليل

لتفريق السياسات الاقتصادية للاشتراكيين الليبراليين (خارج فرنسا، وألمانيا، على الأقل) عن المحافظين، نظراً إلى أن الاشتراكيين الليبراليين قد احتضنوا قوى السوق، وأقروا بالفعالية المحدودة لفرض الضرائب العالية، ومعظم الليبراليين قد تخلوا عن هذه الأرض من أجل أسباب اقتصادية وانتخابية جيدة جداً، ولكنهم بفعلهم هذا قد خسروا جزءاً من الجاذبية العاطفية لليبرالية ابتداء من بنجامين فرانكلين إلى جيه. كي. غالبريث، وهو الالتزام العميق بحماية أكثر قطاعات المجتمع فقراً، وبمساعدتها.

وعلى كل حال، فإن أبرز ما يلاحظ، هو الفراغ الأخلاقي المتزايد لليبرالية، وفقدانها للمثل العليا السامية والخواء العاطفي في قلبها، وإن بذور سقوط الليبرالية تكمن في نجاحها، فقد كان على الليبرالية لكي تصل إلى الإثمار الكامل أن تخلق مجتمعاً ثرياً، ومعقداً واجتماعياً إلى درجة ملحوظة، وإن الليبرالية هي أكثر من الاستقلال الذاتي الوطني، وأكثر من الديمقراطية، وأكثر من مجموعة أفكار سياسية مزدهرة، ومؤسسات، وأحزاب، وأكثر من حكم القانون، وأكثر من عادات الأمانة في الأعمال، وفي الإدارة، فجميع هذه الصفات جوهرية من أجل ليبرالية نابضة بالحيوية، ولكن المجتمع الليبرالي، وهو في ذروته، يعتمد أيضاً على روح الجماعة، وعلى مجموعة من الافتراضات المشتركة عن فضائل طريقة الحياة المتسامحة والإنسانية الرحيمة، وعلى هوية مشتركة ومساواة في المكانة لجميع المواطنين، وعلى قيمة المعرفة والعقل، وعلى أهمية الإنصاف، وعلى ميزات الثقافة التعددية، والمتنوعة، واللامركزية.

المجتمعات ذات الحكم الذاتي تحتاج إلى روابط قوية من الثقة والاحترام بين مواطن ومواطن، وبين المواطن والمؤسسات العامة، وبين المواطنين العاديين والنخب من كل الأنواع، وبين النخب المتنوعة، والعناصر المختلفة من المجتمع، والبلدان الغربية المختلفة، لن تفكر تفكيراً متشابهاً ـ ويجب ألا تفكر تفكيراً متشابهاً ـ، ولكن إذا كان يجب على الحضارة الليبرالية أن تعمل على الوجه الصحيح، فعليها أن يكون هناك احترام متبادل وإحساس داعم من الهوية المشتركة، والهدف المشترك، ففي عالم لامركزي، لا تقدم المصلحةُ الذاتية المتنورة هذا الرابطَ، ويغدو الإيمان الشديد بفضائل الليبرالية أكثر صعوبة في الوقت الذي تنضج فيه المجتمعات الليبرالية، وتنمو؛ لتكون أكثر تعقيداً وازدهاراً، وفي الوقت الذي ينسى فيه المواطنون ما تطلَّبه بناء مثل هذه الثقافات في المقام الأول، ويتلاشى الإحساس بالارتباط المشترك، وإن أثرى المجتمعات وأكثرها تعددية هي تلك التي تقع أكثر من غيرها فريسة للاستهلاكية الفارغة، وللارتياب الساخر بشأن الخير المشترك، وفي بعض المجتمعات الليبرالية التي تعتبر أكثر المجتمعات تقدماً، وأبرزها طبعاً في أمريكا، تتعقد المشكلة، حين يُستخدم القانون، وهو حتى الآن ضمان للإنصاف، وللمساواة بين المواطنين، لابتزاز المال من الرفاق المواطنين.

وأخيراً، هناك دافع قوي داخلي لليبرالية نحو تدمير الذات، وإذا ما أخذ ذلك الدافع إلى الطرف غير المنطقي، ولكنه المُرْضي عاطفياً، فإن الليبرالية تنكر تفوقها الخاص، وإن السعي نحو المساواة الدقيقة في

النتيجة الحاصلة يستطيع أن يدمر المساواة في الفرص، ففي الوقت الذي تبقى فيه المعركة ضد عدم المساواة قضية رئيسة لمعظم الليبراليين، فإنها تستطيع أن تنزلق بسهولة إلى قمع الفردية، وإن الاعتقاد الخاطئ بما هو ـ صحيح سياسياً ـ يميل إلى إهمال النتائج غير المريحة للبحث العلمي، وخصوصاً في علم النفس، وفي علم الحياة.

وأكثر أهمية من ذلك، أن إنكار السلطة يستطيع أن يولد العقم الذاتي الذي تبدو فيه أي وجهة نظر على نفس الدرجة من الجودة مثل غيرها، وفلاسفة ما بعد الحداثة يشددون على أن كل شيء نسبي، فالحقيقة قد صارت «مخصصة»، وهي مسألة رأي شخصي أكثر مما هي مسألة ذات أهمية تم الوصول إليها بالبحث العلمي والحوار العام، وبذلك يصل الأمر بنا إلى أن نرى أنه لا شيء أفضل من أي شيء آخر غيره، وليس هذا وحسب، بل إننا لا نستطيع أبداً أن نعرف طبيعة الحقيقة أيضاً[1]، وهذه الفلسفة الملتبسة قد استعملت لتبرير الجهل ولرفع العاطفة، والرأي فوق العقل والعلم.

إن النسبية تؤدي إلى تآكل الإحساس بالمسؤولية الذي من دونه لا يستطيع المجتمع الليبرالي أن يعمل، وإن الحوار العقلي المعلل لا

(1) من أجل فحص للنسبية من عقل منصف، انظر سايمون بلاكبيرن (2005) الحقيقة: دليل المحتار. بيغوين، لندن. وكما يقول ـ إن هذه الخصوصية للاعتقاد هي التي تقود إلى النسبية: اعتقادي يتوقف عن الوجود في الفضاء العام، وهو معروض للقبول أو للرفض من كل الذين يعيرونه انتباهاً، ويبدأ الأمر على أنه مسألة «حقيقتي» أو «حقيقتك»... وهذه ليست هي الكيفية التي نحتاج إليها لنفكر في المعتقدات ـ. ص (9)

يستطيع إلا أن يفرض الالتزامات على أعضاء المجتمع إذا هم أقروا بأن هناك شيئاً من مثل ـ الخير العام ـ وأن بعض السياسات، وبعض أشكال السلوك الأخرى تكون أفضل من غيرها.

وكذلك، يجري الآن تقويض الإحساس بالمسؤولية من جراء تطور آخر، فقد صارت الأضرار الشخصية، أو عيوب المجتمع، تعتبر بشكل متزايد عذراً للسلوك غير الاجتماعي، وتوصلت قطاعات كاملة من المجتمع الغربي إلى النظر إلى نفسها بصفتها ـ ضحايا ـ وهم لذلك غير مسؤولين قانونياً عن نتائج أعمالهم، والصناعة الكبيرة بالجملة «للضحايا» قد أوقعت ضرراً لا يحصى في كل من الضحايا، وفي إحساس المواطنين بالمسؤولية المشتركة التي تحتاج إليها المجتمعات الليبرالية، ويزودنا التاريخ بأمثلة لا تحصى عن المواقع التي استطاعت فيها الروح الإنسانية أن تقهر الحرب، والعجز، والطاعون، والاضطهاد، والمجاعة، والفيضان، والفقر، والتمييز الاجتماعي، ومعسكرات الاعتقال والسخرة كذلك، وإن من المهين أن نفترض أن الناس المتضررين شخصياً لا يستطيعون الارتفاع فوق محنهم، وإن معاناة كل الحياة البشرية وصعوباتها تبرر نوعاً ما النشاط المعادي للمجتمع، أو النشاط الإجرامي، وإن الحضارة الليبرالية ـ في كلا مظهريها الأنجلوساكسوني والديمقراطي الاشتراكي ـ تستقر فوق التغلب على المشكلات، وعلى السلوك السيئ، لا على مضاعفة هذه المشكلات والسلوكيات السيئة، وعلى تولي المسؤولية، لا على إنكاره[1].

(1) انظر إيفون ماك إيوان، ـ صناعة الضحايا ـ، إل إم ، آذار/مارس 1999، ص ص. 18-19.

إن الاحترام من دون تمييز لكل الثقافات، ولكل الناس، ولكل وجهات النظر يتدرج بظلاله نحو قبول معاداة التفكيرية ومعاداة الليبرالية، فلو كان كل شيء نسبياً، لكنا نستطيع آنئذ أن نبرر أي شيء ـ مثل أكل لحوم البشر، والإبادة العرقية، ويمكن أن يكون الليبراليون ممن يسهل إقناعهم واستغلالهم، وإن محاولة رؤية كل وجهات النظر، وقد صُفِّيت من خلال العقل الليبرالي، يمكن أن تقود إلى الاعتقاد بأن المتعصبين من أمثال الانتحاريين المتفجرين إذا كانوا يكرهوننا، فلابد آنئذ أننا قد عملنا شيئاً مزعجاً ليولد هذه الكراهية، وفي تلك الطريق يكمن انتحارنا الخاص ـ إذا كنا لا نستطيع أن نعرف الأعداء الفاشيين، وإذا كان الليبراليون لن يقاتلوا من أجل القيم الليبرالية، فإن البرابرة آنئذ سيربحون، وإن ليبراليين غربيين كثيرين غير راغبين على نحو معاكس في الاعتراف بالقيم غير المسبوقة للمجتمع الليبرالي الغربي، وهي شيء لم تكن المجتمعات الأخرى قادرة على إنتاجه، شيء يستحق الدفاع عنه، والقيام بتوسيعه، عن طريق الموافقة المتبادلة المشتركة، وعلى نحو معاكس، فإن أخطر عدو لليبرالية هو الليبرالية.

خاتمة

على الرغم من أن الغربيين نادراً ما يقرون بذلك، فإن الحضارة الغربية الليبرالية توفر لمواطنيها منافع أكبر بكثير إلى حد بعيد مما توفره الحضارات الأخرى، والمجتمع الليبرالي، هو أنجح صيغة تم

ابتداعها حتى الآن، ويحتمل أن يمكن ابتداعها في أي وقت، من أجل مزجها لاقتصاد نابض بالحيوية والحراك مع مجتمع يتحلى بأعلى المثل العليا للكرامة الإنسانية وللاستقلال الذاتي.

إن الغرب فريد في امتلاكه، في كل بلدانه، مع انقساماتها السياسية المختلفة والمتغيرة دائماً، ثقافة مشتركة سياسياً واجتماعياً، وهي الحضارة الليبرالية، وفي الوقت الذي توجد فيه مجتمعات ليبرالية خارج الغرب، فإن المثال النموذجي هو دول شبه ليبرالية، أو دول ضعيفة أو استبدادية.

إن الليبرالية هي نظرية الحرية وممارستها، ولقد ظهرت الحرية نتيجة لتطورات تاريخية أوروبية وأمريكية فريدة، وبشكل ملحوظ نتيجة تأثير المسيحية، وتأثير الأفكار الراديكالية، وأفكار المساواة، والكفاح من أجل الحقوق السياسية التي قام بها الأفراد الواثقون بأنفسهم، والمهمون اقتصادياً، والمجموعات الواثقة بنفسها، والمهمة اقتصادياً، وتطور عادات التعاون عبر المجموعات والطبقات، التي زودتها الثروة بالطاقة المتزايدة.

يصعب كثيراً على البلدان الواقعة خارج الغرب أن تطور حضارة ليبرالية، وذلك ببساطة؛ لأن تاريخها مختلف عن تاريخ الأوروبيين والأمريكيين، وإن البلدان الأخرى تحتاج إلى المسير عبر مدة طويلة من الصراع والنزاع البناء، ومن ضمنها تطور التعاون وارتقاؤه بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، إذا كانت الديمقراطية والحرية يجب أن تعنيا أي شيء، حين تصلان وتتحققان، ومن الممكن أن ضغوط

العولمة والوصول الفوري للأعراف الغربية المسبقة التغليف قد تحرم الكثير من البلدان غير الغربية من الوقت والعزلة اللازمين لتطوير مجتمعاتها الليبرالية الخاصة بها والقابلة للحياة، وطبعاً، إن أولئك الموجودين خارج الغرب قد يطورون كيانات سياسية ومجتمعات أفضل كذلك، ويبنون على النماذج الغربية أو مستقلين عنها، ولكن الإشارات الأولى غير مبشرة بالنجاح، وإذا لم تطور نماذج أفضل، فإن أفضل ما يمكن أن يؤمل فيه هو نوع ما من أعمال التقليد غير الأصلية لليبرالية الغربية التي تعمل على الرغم من ذلك بطريقة جيدة يمكن احتمالها.

في القرن العشرين، كانت الليبرالية الغربية قد ماتت تقريباً بفعل التحديات التي جاءت من ثلاث إيديولوجيات غربية متنافسة – وهي، القومية، والفاشية، والشيوعية – أما التهديدات الحالية الموجهة إلى الليبرالية، فهي الإسلام الثوري، والعديد من سلالات الإرهاب الأخرى التي لا تملك إلا القليل من الجاذبية في الغرب، وهي ضعيفة من الناحية العسكرية.

وعلى الرغم من نجاح الحضارة الليبرالية، وضعف أعدائها الخارجيين، فإن هذه الحضارة واقعة تحت تهديد رهيب، وأكثر هذه الأخطار جدية، كلها أخطار أوقعتها على نفسها بنفسها، ورغم أن جدول الأعمال الليبرالي في القرن الماضي كان جدولاً فعالاً على نحو يثير الإعجاب في زيادة الأمن، والرفاهية، وحرية الغربيين العاديين، فإن الليبرالية تقدر اليوم أقل بكثير من التقدير الذي كانت تحظى به

في العادة سابقاً، ولقد ظهرت الليبرالية بسبب تاريخ الغرب، ولكن التاريخ وحده لا يستطيع أن يديم الليبرالية، فهي تحتاج إلى الممارسة المستمرة والتجديد.

إن الاستعمار الإمبراطوري الليبرالي قد لطخ الصورة الكونية لأمريكا، بوصفها وطن الحرية، وقد اغتصبت وسائل الإعلام المسرح السياسي وقلصته وجعلته ضئيلاً، وصارت السياسة متفَّهة الأهمية وقليلة القيمة، وقد فقد الليبراليون الثقة بالنفس وفقدوا العاطفة، والزخم المندفع قدماً، وأشد الأمور أذى، أن عقيدة النسبية قد صنعت الملايين من الضحايا المعادين للمجتمع، وأزالت الإحساس بالمسؤولية المدنية التي لا تستطيع الجماعات الليبرالية من دونها أن تزدهر، وإن تقليل قيمة الحقيقة وخصخصتها عملية خطيرة بشكل عميق؛ لأن الحضارة في نهاية الأمر تحتاج إلى مجموعة من المعتقدات المشتركة التي تدعم الأساس الذي يقوم عليه العمل الواثق والمتعاون.

وما لم يقف الليبراليون المتحمسون ـ من كل الأحزاب السياسية، ومن كل المذاهب ـ للدفاع عن الحرية التعاونية ولإعادة إشعال الحماسة لها، فإن من المحتمل أن ينتقل الغرب إلى حضارة أقل إمتاعاً، وتتلاشى فيها الحرية والجماعة، بسبب عدم وجود قضية ملهمة لترفع المواطنين فوق مستوى الانشغال في مطاردة المصلحة الذاتية مطاردة لا تفتر.